

كلمة العدد

على الدرب يستمر العطاء

الحمد لله رب العالمين وارث الأرض ومن عليها، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وأفضل خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

عدد جديد من المجلة القانونية والقضائية، يُرَسِّخ استراتيجيتنا الرائدة في إيلاء العناية المطردة للبحث العلمي القانوني في دولتنا الحبيبة قطر، واتساقا مع رؤية دولة قطر 2030م التي تهدف إلى تحويل دولة قطر إلى دولة متقدمة بحلول عام 2030م وتحقيق التنمية المستدامة، هذا الهدف الذي يُشكل البحث العلمي حجر الزاوية في بنائه وفقا للركيزة الأولى من الرؤية التي تستهدف التنمية البشرية، والتي تطمح دولة قطر من خلالها بأن تكون مركزا فعالا ومُشعًا للبحث العلمي والنشاط الفكري.

من أجل ذلك؛ فإن المجلة القانونية والقضائية تسعى سعيًا حثيثا لضمان جودة البحوث القانونية المنشورة من خلالها، وضرورة ربطها بما يطرأ من مستجدات قانونية وواقعية على جميع الأصعدة: وطنيًا وإقليميًا ودوليًا، وكذا تنوع وحداثة وأهمية المحتوى القانوني لكل عدد. فمن ناحية أولى؛ جاء باب البحوث مشتملا على موضوعات مختلفة، منها ما يتعلق بالقانون الدولي بتطرقه لمسألة حماية واستغلال الثروات البحرية الممتدة خارج حدود الولاية الإقليمية وما يمثله هذا الموضوع من أهمية خاصة لدولة قطر باعتبارها دولة بحرية تستغل جميع ثرواتها: من نفط وغاز وغيرهما من ثروات كامنة في أعماق الخليج، ومنها ما يتعلق بمحكمة الاستثمار والتجارة القطرية، وما يُمثله هذا الموضوع من حداثة في النظام

القضائي القطري، ومنه ما يتعلق بالتجارة والنشاط الاقتصادي، وما يُمثله هذا المجال الحيوي من أهمية على الصعيد الوطني والدولي.

ومن ناحية ثانية؛ جاء باب التعليقات مُتسقاً مع توجه المجلة نحو التركيز على التشريعات القطرية؛ حيث اشتمل على تعليق بخصوص الصلح القضائي في ضوء أحكام القانون القطري. ومن ناحية ثالثة؛ اشتمل باب من قضاء محكمة التمييز على عدد من أحكام محكمة التمييز القطرية والمبادئ التي أُرستها في خضم الفصل فيها، الدائرتين المدنية والجنايئة؛ حيث تنوعت موضوعات النزاعات المدنية فيها بين: الوقف المشترك كموضوع ذي أهمية في مسائل الأحوال الشخصية والأسرة، والتقاعد الخمسي في مجال الضرائب، والمنازعات العمالية الخاصة بإنهاء الخدمة والمكافآت والبدلات المترتبة عليه، ومعادلة الشهادات، وتنازع الاختصاص السلبي بين المحاكم، وعقود الخدمات الاستشارية والالتزامات المترتبة عليها؛ كما تنوّعت موضوعات الأحكام الجنائية بين جريمة التزوير في محرر غير رسمي واستعماله والدفع بسقوط الدعوى العمومية بشأنها، وجريمة التخابر لدى دولة أجنبية وسلطة المحكمة حيالها في تكوين عقيدتها ووزن أقوال الشهود والتحريات، وجريمة الاعتداء على سلامة الجسم ومبدأ الاقتناع القضائي حيالها.

وأخيراً؛ فقد احتوى باب الفتاوى على عدد من الفتاوى الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء في مسائل حيوية وإشكاليات قانونية في نطاق الوظيفة العامة والموارد البشرية، منها ما يتعلق بمكافآت لجان المناقصات والمزايدات، ومنها ما يتعلق بتحديد فترات الإجازات للمدرسين.

ختاماً؛ نأمل أن يكون لهذا العدد مساهمة ولو بسيطة في تعميق وترسيخ البحث القانوني في قطر، وأن نكون على العهد دائماً في القيام بهذا الدور على أكمل وجه، وفقنا الله وإياكم لما فيه خير ورفعته وطننا الحبيب قطر.

دكتور/ صالح علي الفضالة

رئيس تحرير المجلة القانونية والقضائية